

إفتتاح المؤتمر التركي - اللبناني الاقتصادي برعاية الحريري

الحسن نوهت بالغاء التأشيرة والقصار راهن على القطاع الخاص وعيود على السياحة التبادل التجاري بلغ ٩٠٠ مليون دولار والعمل جار لاتفاق التجارة الحرة

الرحلات السياحية المنظمة أكثر من ٣ في المئة من سياحته. من هنا، يجب التركيز على جلب رحلات منظمة الى لبنان لأنها الأساس في تنمية السياحة». وأمل أن تراعى «المفاوضات الجارية حالياً لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين لتحرير التبادل التجاري، واقع القطاعات الصناعية في لبنان، والانتساب بأضرار على الصناعة الوطنية والتي تحارب على أكثر من جبهة».

القصار

ثم تحدث وزير الدولة رئيس اتحاد الغرف العربية عدنان القصار فأكد «أهمية دور الغرف التجارية في تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وفي

تحسين بيئة الأعمال التي تمكن القطاع الخاص من القيام بدوره كاملاً في عملية النمو والتنمية الاقتصادية لكونه المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والائتماء المتوازن وتوفير فرص العمل للشباب، في مواجهة التحديات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية المستجدة».

أضاف: «بين لبنان وتركيا روابط تاريخية وثقافية وتجارية وأعمالية متعددة ومتنوعة، ويتشارك البلدان في كثير من المميزات، فكلاهما ذو موقع جغرافي استراتيجي، وتعتبر تركيا بوابة المشرق العربي الى السوق الأوروبية، ويجسد لبنان بوابة تركيا الى العالم العربي. كما أنهما يبنيان أصلاً وفي إمكانهما الاضطلاع بدور مؤثر يساهم في بناء كتلة اقتصادي إقليمي يعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة في مواجهة التحديات الاقتصادية القائمة والتي قد تقوم في عالم أثبتت الأزمات المصرفية والمالية، التي ما زالت قائمة وان في ظل بعض بوادر الانفراج، أنه شديد الترابط».

الحسن

أخيراً، تحدثت وزيرة الحسن فأشارت الى ان «زيارة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري لتركيا، والتي تخللها توقيع ثلاثة اتفاقات تعاون وثلاث مذكرات تفاهم، في مجالات البيئة والزراعة والدفاع والنقل والصحة، بينها اتفاق إلغاء موجب التأشيرة لمواطني الدولتين، شكلت محطة مهمة في مسيرة الانفتاح بين بلدينا وشعبينا»، لافتة الى ان «هناك اتفاقات جديدة في طور التحضير، من شأنها أن توفر الإطار القانوني لبناء علاقة مميزة بين البلدين، وخصوصاً على المستوى الاقتصادي».

وإذ شددت على أهمية «زيارة رئيس مجلس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان للبنان في تموز المقبل، لترجمة أفكار التعاون بين البلدين ومشاريع الاتفاقات الجديدة الى خطوات ملموسة من شأنها رفع العلاقات بينهما الى مستويات تلبي الطموحات، أبدت ثققتها بأن الاجتماعات ستكون مثمرة وبناءة تعكس عمق العلاقات في ما بيننا». وأشادت ب«الدعم الذي تقدمه تركيا الى لبنان»، لافتة الى «دورها في مؤتمري استوكهولم و«باريس-٣»، لجهة الالتزامات والتعهدات»، مقدرة «مساهمتها في عملية تعزيز الاستقرار والأمن في لبنان، من خلال مشاركة نحو ٥٠٠ جندي تركي في قوات «اليونيفيل» في لبنان»، معتبرة ان «موقع تركيا السياسي في المنطقة يشبه «جندي حفظ السلام»، لافتة الى «دور أساسي لها في تاريخ المشرق الأوسط، والى انها تؤدي الآن دوراً أساسياً في مستقبل هذه المنطقة من العالم: مستقبل انفتاح وتعاون، ومستقبل سلام واستقرار، وتنمية وازدهار».

وأكدت «الدور الريادي الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في بلدنا لتطوير مجالات التعاون لا سيما ان تفعيل التبادل الاستثماري بينهما من شأنه أن يشكل ركيزة أساسية لدفع علاقاتهما قدماً».

طاولة مستديرة

وبعد استراحة، عقدت طاولة مستديرة عن «التعاون الاقتصادي وتبادل الخبرات»، تحدث فيها رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس نبيل الجسر، الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة الدكتور زياد حايك، رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور كمال شحادة، رئيس مجلس إدارة المؤسسة التركية لتشجيع ودعم الاستثمار أردا أسيكسون ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (ايدال) نبيل عيتاني.



شبكة متناغمة في منظومة تضم أكثر من ١٠٠ مليون مواطن».

وقال: «ما أقوله عن القطاعات المصرفية العربية، ينطبق بصورة نموذجية، نفخر بها، على القطاع المصرفي اللبناني الذي يدير موجودات محلية تفوق ١٢٠ مليار دولار، وإجمالية تزيد عن ١٥٠ مليار دولار ويملك وجوداً مباشراً في أغلب دول المنطقة بما فيها تركيا وأسواق دولية كبرى».

اوغلو

وركن رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية رفعت حصاد جبلي اوغلو على «العلاقات والروابط التاريخية التي تربط الدولتين الصديقتين تركيا ولبنان»، متحدثاً عن «الميزات المشتركة للدولتين وفي مقدمتها تمتعها بموقعين جغرافيين استراتيجيين».

وأكد «أهمية وجوب تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية وتنميتها وزيادة حجم التبادل التجاري»، مشيراً الى «وجوب الإسراع في توقيع اتفاقية التجارة الحرة التي تجري المفاوضات في صدها»، مؤكداً أن «إبرام هذه الاتفاقية سيساهم في تطوير العلاقات على الصعيد المختلفة بين البلدين».

وأكد «استعداد القطاع الخاص التركي للاسهام في مشاريع التنمية والبنى التحتية وإعادة إعمار لبنان»، مشيراً الى ان «قطاع المقاولات التركي يأتي في المرتبة الثانية على الصعيد العالمي وينفذ عدداً كبيراً من المشاريع تبلغ قيمتها مليارات الدولارات في دول كثيرة».

عبيود

وألقي وزير السياحة فادي عبيود كلمة قال فيها: «ان مجالات التعاون الاقتصادي والانفتاح الاستثماري والسياحي بين البلدين متعددة، فتركيا تتمتع باقتصاد كبير ومتين ولديها قدرات فنية وخبرات عالية في مختلف المجالات، وهناك العديد من الفرص الاستثمارية في لبنان، لأن قطاعات الاقتصاد اللبناني تنمو بوتيرة ثابتة، فضلاً عن ان لبنان يعتبر من الدول الأقل تأثراً بالأزمة العالمية، وهذا في ذاته يوفر مناخاً استثمارياً آمناً».

وأشار الى ان «القطاع السياحي يعد من القطاعات التي حققت أكبر نسبة نمو في لبنان، المتوقع أن يشهد قطاع السياحة في لبنان نمواً بنسبة ٢٠ في المئة في العام ٢٠١٠، بعدما سجل عام ٢٠٠٩ رقماً قياسياً بحيث فاقت عائدات السياحة سبعة مليارات، وبالتالي يوفر القطاع السياحي فرصاً استثمارية كبيرة وواعدة»، معتبراً ان «تفعيل التعاون والتنسيق السياحي بين لبنان وتركيا يشكل اليوم أهمية قصوى، لا سيما مع وجود التصميم والإرادة لدى الجانبين لتفعيل الحركة السياحية بين البلدين».

وإذ لفت الى أهمية «إلغاء تأشيرات الدخول بين لبنان وتركيا لتكثيف التعاون السياحي بين البلدين»، شدد على ضرورة «استتباعه بخطوات إضافية عبر إيجاد شراكة حقيقية بين القطاع الخاص في البلدين والعمل على تقديم برامج مشتركة وتشجيع الاستثمارات السياحية المتبادلة، والعمل على تفعيل دور الإعلام السياحي وشركات السياحة والسفر لتوفير بيئة أفضل للسياحة والتعارف بين البلدين، وإطلاق حملة إعلانية في تركيا تقدم الصورة الحقيقية للبنان عبر تعريف المواطن التركي الى المقومات الغنية للسياحة في لبنان، بالإضافة الى العمل على تنشيط الرحلات المنظمة بينه وبين تركيا». وقال: «لا بد من الإشارة الى ان لبنان هو البلد السياحي الوحيد في العالم الذي لا تشكل فيه

أجمع المشاركون في «المؤتمر التركي - اللبناني الاقتصادي» الذي عقده أمس في فندق «موفنبيك» برعاية وزيرة المال ربا الحسن ومشاركة وزراء وحضور نواب ورؤساء هيئات اقتصادية ورجال أعمال على أهمية العلاقات الثنائية بين لبنان وتركيا، وضرورة تطويرها على كل المستويات.

واستل رئيس مجلس ادارة الشركة المنظمة للمؤتمر (كونفكس انترناشونال) رفيق زنتوت المؤتمر بكلمة قال فيها:

وما يجمع اليوم بين تركيا ولبنان ليس الإنتيجة حتمية لعقود من التبادل التجاري والتفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحيث شكل لبنان بوابة مهمة للعبور الى المنطقة

العربية وما بعدها من أسواق هامة في افريقيا والشرقين الأدنى والأوسط».

واعتبر ان «زيارة الرئيس سعد الحريري الأخيرة لتركيا، والتي نالت دعماً وترحيباً من الدولة التركية والقطاعات الخاصة المختلفة، محطة أساسية لإعادة إطلاق فاعلة لكافة أنواع التبادل والتكامل، بدأت سياسياً وتستمر اقتصادياً وخدماتياً».

وتحدث رئيس مجلس الأعمال اللبناني - التركي وجيه الجزري الذي اعتبر ان «لبنان يشكل سوقاً حرة ومعروف بانفتاحه على العالم، وأنه أدخل اقتصاده في النظام العالمي من خلال إصلاحات قانونية ومن خلال الترويج لجلب استثمارات غربية».

وقال: «الدور التاريخي للبنان كجسر بين الشرق والغرب وممر الى العالم العربي أكسبه مزايا وفرصاً شجعت شركات عالمية كبرى على زيادة استثماراتها في هذا البلد».

ولفت الى ان «وجود فرص تعاون واستثمار جيدة يجب الاستفادة منها».

ثم تحدث رئيس مجلس إدارة المجلس التركي - اللبناني للأعمال محمد حجاب فاعتبر ان بيروت «هي واحدة من أهم المراكز المالية في الشرق الأوسط»، متحدثاً عن مجلس الأعمال اللبناني - التركي الذي تأسس في العام ٢٠٠٢ والذي يسعى الى تعزيز العلاقات بين البلدين».

ولفت الى ان «توقيع اتفاقية لإلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين خلال زيارة الرئيس الحريري الأخيرة لتركيا تؤكد ضرورة توقيع اتفاقية التجارة الحرة، وهذا ما أكده رئيس مجلس النواب نبيه بري خلال زيارته الأخيرة لتركيا في آذار ٢٠١٠».

ودعا الى «توفير الدعم اللازم من أجل إتمام المحادثات حول هذه الاتفاقية في أسرع وقت»، لافتاً الى انه «بعد توقيع هذه الاتفاقية ستنشأ منطقة التجارة الحرة شرق المتوسط».

وأكد «ان بيروت ستكون وجهة مثالية للسياح الأتراك، وفي المقابل تسعى تركيا الى استقبال المزيد من السياح اللبنانيين». ودعا الى «حضور المنتدى الاقتصادي العربي - التركي الذي يعقد في اسطنبول في ١٠ و١١ حزيران ٢٠١٠».

طريه

ورأى رئيس جمعية مصارف لبنان رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طريه «ان بين تركيا والعرب جغرافياً متصلة صنعت تاريخاً متواصلاً في مسارات متباينة، اختلطت فيها المفاهيم بين النزعة الى السيطرة والنفوذ وبين التوق الطبيعي الى الاستقلال والتحرر».

وقال: «تعددت أنماط العلاقة بين الكتلتين العربية والتركية وفق التغيير المتوالي لمراكز القوة والنفوذ في المنطقة والعالم، لكنها بقيت باستمرار خاضعة للثابت الجغرافي وللثوابت التاريخية والثقافية والدينية الجامعة، لتصل مع تطور الفكر الاقتصادي وتنامي نشوء التكتلات الكبرى الى محطة تجديد التلاقي والشراكة بين القطبين».

وأكد ان «الاتحاد والجمعية توأكبان بكل ايجابية في الموقف وفي المساهمة، الحراك الرسمي المتنامي بين تركيا ودول المنطقة الذي بدأ يرسم الملامح لشراكة اقتصادية واعدة ترفع الحدود والقيود أمام انسياب مرور الأشخاص والرساميل والمنتجات ضمن مساحة قابلة للتوسع تضم حالياً تركيا وسوريا لبنان والاردن، حيث تاتي الاتفاقات بين أي طرفين منسجمة ومتماثلة لتشكل